مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد5 العـدد: 1 (2020السنة)، ص47 – 59

الدول الكبرى وإدارة قضايا انتشار أسلحة الدمار الشامل : الملف النووي الإيراني نموذجا

Management of the issue of the proliferation of mass destruction weapons by major world powers:a case of the Iranian Nuclear Program

د. **قشيدة سارة** ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،sarahgh@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 23 /2019/11 تاريخ القبول:2020/01//17 تاريخ النشر:2020/07//24

ملخص:

يتلخص الموضوع حول كيفية إدارة القوى الكبرى في العالم لقضية انتشار أسلحة الدمار الشامل واحتوائها بالأساليب السلمية وذلك بدراسة نموذج الملف النووي الإيراني، هذا الملف الذي يعتبر من أهم القضايا الدولية الراهنة.

حيث بدأت المخاوف الدولية من البرنامج النووي الإيراني منذ فترة طويلة وبدأت معها كذلك محاولات التسوية ووقف تطوير إيران لبرنامجها، حيث انتهت المحاولات إلى اتفاق تتعهد فيه إيران بوقف تطوير برنامجها النووي والالتزام بمبادئ الوكالة الدولية للطاقة، لكن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من الاتفاق طرح عدة سيناريوهات حول مستقبله وذلك بين التصعيد أوالعودة للحوار.

كلمات مفتاحية:الوكالة. الدولية. للطاقة. الذرية.،الاتفاق. النووي. الإيراني.،دول. 5+1.

Abstract:

The subject at hand deals with the way in which major world powers deal with the issue of the proliferation of mass destruction weapons and the proper ways to contain their spread peacefully . The Iranian Nuclear Program is taken as a case . The Iranian question is one of the most important international challenge .

Fear of the progression of the Iranian Nuclear Program appeared early and with it attempts to reach a compromise and to stop the development of the Iranian Nuclear Program. These attempts finally reached a convention in which Iran vowed to comply with the principles of the International Atomic Energy Agency and to cease the development of its nuclear program. However, the withdrawal of the United States from the convention presented many potential scenarios about the future of the convention , from returning to peace talks to escalation .

Keywords:;International Atomic Energy Agency; The Iran nuclear deal; The P5+1.

1.مقدمة:

تصاعد الاهتمامبقضايا الأسلحة النووية في العالم ضمن السياسات العالمية بشكل غير مسبوق مع بداية القرن الواحد والعشرون، وتحديدا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث ظهر الخطاب الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية يساوي بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل خاصة منها النووية، وصنف محوراللشر للدول التي تدعم الإرهاب والتي من ضمنها إيران التي وجدت نفسها في موقف صعب حيث تم أخذ الملف النووي الإيراني اهتماما كبيرا من طرف المجتمع الدولي وذلك حول دوافعه وسلميته حيث اعتبر تطوير إيران للملف النووي تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وترجع بداية البرنامج النووي الإيراني إلى عهد الشاه"رضا بهلوي" حيث تم إنشاء مفاعل للطاقة النووية في مدينة "بوشهر" بمساعدة من ألمانيا وذلك سنة 1967، وبتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية. انضمت إيران لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة في 2 فيفري 1970، وإلى اتفاقية ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 15 ماي 1975، لكن قيام الثورة الإسلامية سنة 1979 أدخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة من الجمود بسبب العزلة الدولية التي فرضت على إيران، وكذلك بانشغالها بتداعيات الحرب على العراق، لتستعيد سنة 1986 القيادة الإيرانية اهتمامها بالبرنامج النووي واستيراد التكنولوجيا النووية، واستمرت إيران في تطوير برنامجها النووي مما أثار شكوك المجتمع الدولي في عدم التزام إيران بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لتدخل بذلك في سلسلة من المفاوضات أدت في الأخير إلى الوصول إلى اتفاق تسوية مع القوى الكبرى.

ومن هنا يمكننا طرح إشكالية الدراسة المتمثلة في:

إلى أي مدى نجحت الدول الكبرى في تسوية قضية الملف النووي الايراني؟

للإجابة على الإشكالية يمكن وضع المحاور التالية:

2.التنظيم القانوني والرقابي لاستخدام الطاقة الذرية:

إن حظر وتحريم استخدام السلاح النووي قد بدأ بعد كارثتي هيروشيما وناكازاكي، والتي مثلت بداية الوثائق والمعاهدات ذات العلاقة بالتحريم، ونجد منها ما يحظر التجارب النووية، ومنها ما يتعلق بجعل مناطق منزوعة السلاح النووي، ومنها ما يتعلق بامتلاك الأسلحة ومنع انتشارها جزئيا أو كليا. ثم تم انشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية كمنظمة مستقلة تعمل تحت اشراف الأمم المتحدة تقوم بتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والحد من التسلح النووي.

وتتمثل المقترحات والقرارات الدولية ذات الصلة بالسلاح النووي في [1]:

– قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة عام1946 : والذي قضى بإنشاء لجنة للطاقة الذرية مكلفة بمعالجة المشاكل الناجمة عن اكتشاف الطاقة والقضايا الأخرى المتصلة بها.

–قرارات الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة عام 1978حيث كانت الأولى بخصوص نزع السلاح، وبداية دخول مرحلة جديدة للوصول إلى إزالة خطر الحرب النووية، حيث اعتمدت الجمعية العامة عدة قرارات بعدها في هذا الشأن في الأعوام81 –82– 1983، دعت فيها إلى منع وقوع كارثة نووية عن طرق منع الحرب النووية.

– اتفاقية الحظر الكلي لإجراء التجارب النووية، والتي تبنتها الأمم المتحدة في 1996 [2]

كانت هذه المعاهدة نتيجة عدة جهود لعدة سنوات في الجمعية العامة ولجنة نزع السلاح، منذ عام 1981 دخلت اللجنة في مفاوضات دولية لإعداد اتفاقية تتعلق بتحريم الأسلحة النووية، حيث أصدرت الجمعية قرارها بتأييد هذه المفاوضات، وقد أكدت ذلك

في دورتها الخمسين في ديسمبر 1995، ثم اعتمدت نص الاتفاقية في قرارها 245/50 بتاريخ 1996/09/10، حيث أيدتها 150 دولة واعترضت عليها ثلاث دول وامتنعت خمسة عن التصويت.

– معاهدة انتشار الأسلحة النووية **NPT** لعام 1968:[3]

تعتبر هذه المعاهدة هي الأساس القانوني المنظم لاستخدام الطاقة النووية، وبموجب موادها تعمل الوكالة الدولية، وقد وضعت هذه المعاهدة نهاية عام 1967 كثمرة جهود عشرون سنة في الجمعية العامة واللجان المتخصصة، لتصدر الجمعية العامة إقرارها بالمعاهدة وفتحت باب التصويت والتصديق عليها، وتم التوقيع عليها في 1968/07/01 ودخلت حيز التنفيذ في 1970/03/50.

وقد وضعت ديباجة المعاهدة وموادها في الاعتبار الدمار المهدد للبشرية، والحاجة الملحة لمنعه، واتخاذ ما يلزم لتأمين سلامة الشعوب، وعليه تضمنت مبادئ وأحكاما تهدف إلى تحقيق عدة أهداف، أهمها:

_ منع الانتشار وهو أهم أهداف المعاهدة، حيث تضمنته ديباجتها والمادة الأولى التي نصت على تعهد الدول النووية بذلك، كما نصت المادة الثانية على تعهد آخر تلتزم به الأطراف غير النووية.

_ ضمان استخدام الطاقة للأغراض السلمية، وهو الهدف الثاني للمعاهدة، وقد ألزمت المادة الخامسة أطراف المعاهدة بالتعاون على إتاحة المنافع المحتملة للاستخدامات السلمية للدول غير النووية عن طريق إجراءات دولية مناسبة.

_ وقف سباق التسلح ونزع السلاح، وهو من أهداف المعاهدة الآجلة، ونصّت عليه المادة السادسة.

تميزت المعاهدة بنصها في الفقرة 3 المادة 8 على عقد مؤتمرات استعراضية كل خمس سنوات، للتأكد من تنفيذ الأهداف التي وردت فيها، وقد تركزت المؤتمرات على التعهدات الأساسية لمنع الانتشار، وتعزيز الجهود لاستخدام الطاقة سلميا.

بينما تمثل الجانب الرقابي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث تعتبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أهم المنظمات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم، وتهدف إلى توسيع استخدام الطاقة النووية سلميا لدفع عجلة التقدّم الاقتصادي والاجتماعي للدول، وتقوم بدور الوسيط في توفير المعونة المادية والفنية لتطوير الأبحاث العلمية. كما تقوم بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق في الدول التي لديها منشآت نووية.

ونصت المادة الأولى على إنشاء الوكالة، أما المادة الثانية مقاصد الوكالة وأهدافها في الاستخدام السلمي ونشره، وحددت المادة الثالثة وظائف الوكالة واختصاصاتها في أربع فقرات متشعبة. وحددت المادة الرابعة شروط عضوية الدول في الوكالة، وتبنت المادتان الخامسة والسادسة كل ما يختص بالمؤتمر.[4]

ويمكن إيجاز أهداف الوكالة الدولية في هدفين أساسين، هما:[5]

1_ العمل على استخدام وتطوير الطاقة سلميا لتحقيق السلام والازدهار في العالم.

2_ ضمان عدم استخدام المساعدة التي تقدمها الوكالة أو تشرف عليها في الأغراض العسكرية، وهذا ما نصت عليه المادة الثانية من النظام الأساسي للوكالة.

وتستمد الوكالة سلطتها في ذلك من اتفاقية الإجراءات الوقائية الشاملة المتعين على الأطراف في معاهدة منع الانتشار إبرامها مع الوكالة، ومن ضمنها الاتفاقية الوقائية الملحقة، وكذلك اتفاقيات حظر أسلحة الدمار الشامل.

وينص النظام الأساسي على أن الوكالة تمارس أنشطتها وفقا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة على صعيد تعزيز السلام والتعاون الدولي، وتقدم سنويا تقارير عن أنشطتها إلى الجمعية العامة، وكذلك إلى مجلس الأمن عند الاقتضاء، وتتمتع باستقلال ذاتي.

وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مبدأ تساوي جميع أعضائها في السيادة، وعلى جميع الأعضاء من أجل ضمان تمتعهم جميعا بالحقوق والمزايا الناجمة عن العضوية الوفاء بنية حسنة بالالتزامات التي يتحملونها بمقتضى النظام الأساسي للوكالة.

وتضم الوكالة في عضويتها عدد من الدول، ويقسم هؤلاء إلى قسمين: [6]

الأعضاء المؤسسون للوكالة، وهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في أي من الوكالات المتخصصة التي تكون قد وقعت النظام الأساسي للوكالة قبل مضي 90 يوما على فتح باب التوقيع عليه وأودعت وثائق تصديقها عليه وتسمى العضوية في هذه الحالة بالعضوية الأصلية.

أما الأعضاء الآخرون وهم الأعضاء أو غير الأعضاء في الأمم المتحدة او في اية وكالة من الوكالات المتخصصة وأودعت وثائق قبولها للنظام الأساسي بعد موافقة المؤتمر العام على قبول الدولة عضوا في الوكالة بناء على توصية المجلس التنفيذي. ويحق لأي دولة اكتساب عضوية الوكالة في حال توافرت فيها اعتبارات معينة يتم على أساسها قبول عضويتها أهمها: قدرة الدولة وعزمها على تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بمقتضى عضويتها، حيث تلتزم الدولة الراغبة في الحصول على عضوية الوكالة بالمساهمة في ميزانيتها للسنة المالية التي تقبل فيها عضوا، ويقر مقدار المساهمة من قبل المؤتمر العام في الجلسة التي يصدق فيها على عضوية الدولة الطالبة لها . واذا ما تمت الموافقة على طلب القبول في عضوية الوكالة، تصبح الدولة الطالبة عضوا في الوكالة من التاريخ الذي تودع فيه وثيقة قبولها النظام الأساسي لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الحكومة المودع لديها، وتلتزم الدولة العضو في الوكالة بالتصرف وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، وقد تحرم الدولة العضو من التمتع بامتيازات العضوية وحقوقها إذا ما خرقت أحكام النظام الأساسي للوكالة أو أي اتفاق تعقده طبقا لهذا النظام.

3.تداعيات تطور البرنامج النووي الايراني والمواقف الدولية منه:

بدأت المخاوف الدولية من البرنامج النووي الايراني عند قيام إيران بتكثيف أعمال التعاون في المجال النووي مع الصين وروسيا. حيث أعلنت إيران اتفاق مع روسيا يقضي باستكمال مفاعلي بوشهر في 8 جانفي 1995، هذا الحدث أثار المخاوف الولايات المتحدة الأمريكية وقامت بالضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإرسال مفتشين دوليين للتأكد من التزام إيران بمعاهدة عدم الانتشار النووي.[7]

لكن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت تشكك في سلمية المفاعل النووي الايراني واعلنت سنة 2002 بأن لدى إيران مواقع نووية لم تصرح بها، الأمر الذي تأكد عندما كشفت منظمة "مجاهدي خلق" المعارضة للنظام الايراني، عن وجود منشأتين نوويتين جديدتين، حيث أظهرت صور الأقمار الصناعية إقامة جدران سميكة تحت الأرض. لتستمر تحقيقات الوكالة الدولية مدة عام، وتقدم تقريرها الاول عن البرنامج النووي الايراني في 6 جوان 2003 والذي اشارت فيه الى أن ايران فشلت بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وذلك من خلال قيامها بأنشطة لم تبلغ عنها الوكالة. [8]

لتبدأ بذلك المفاوضات مع إيران وذلك مع الدول الأوربية الثلاث(فرنسا، ألمانيا، بريطانيا)، وتركزت خلالها المفاوضات حول تقديم عروض لإيران مقابل تعليق نشاطاتها النووية، وقد كانت المفاوضات تجري في تلك الفترة في ظل حكومة الرئيس الأسبق " محمد خاتمي" الاصلاحية ورئيس مجلس الأمن القومي آنذاك والرئيس الحالي "حسن روحاني". لكن فوز الرئيس السابق "أحمدي نجاد" في 2005 أدى إلى توقف المفاوضات، حيث اختار مسار المواجهة والاستمرار في تخصيب اليورانيوم، ومن هنا بدأت الولايات المتحدة والدول الأوربية التلويح بالعقوبات الاقتصادية على إيران في حال تمسكها بقرار تخصيب اليورانيوم. [9]

وبهذا دخلت إيران في أزمة مع المجتمع الدولي، حيث تم في سنة 2006 تحويل الملف النووي الايراني إلى مجلس الأمن الدولي، والذي قام بإصدار ثلاث قرارات تتضمن مجموعة من العقوبات الاقتصادية ضد إيران، شملت تجميد أصول عدة شركات لها علاقة بالبرنامج النووي الايراني، كما توسعت غلى حظر مبيعات الأسلحة، في المقابل تمسكت إيران بمنجزاتها النووية مؤكدة على سلمية برنامجها النووي.[10]

وقد كان الموقف الأمريكي تجاه ايران امتداد للعلاقات المتوترة بين البلدين منذ نجاح الثورة الايرانية، على اعتبار أن إيران ضمن الدول الراعية للإرهاب الدولي، حيث تندرج ضمن أولويات أجندة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ضرورة منع ايران من امتلاك التكنولوجيا النووية التي قد تؤهلها الى امتلاك السلاح النووي وهو التفوق الاسرائيلي في المنطقة.[11]حيث بدأ الاهتمام الامريكي بالبرنامج النووي الايراني بعد احداث سبتمبر 2001 وما ترتب على تلك الاحداث من تغيرات في الفكر الاستراتيجي الامريكي بوضع الدول العادية للولايات الامريكية تراجعت فيما بعد عن لهجتها الحادة والتهديد بالعقوبات العسكرية الى لهجة تقارب وحوار تمثلت في مباحثات جنيف وذلك في جويلية 2008. إلا أن موقف الولايات المتحدة بقي متمسكا بحشد الدعم الدولي بفرض عقوبات على إيران.

أما الموقف الاوروبي فتمثل في موقف الترويكا الأوروبية (فرنسا– المانيا– بريطانيا) والتي سعت لحل الازمة دبلوماسيا كما تبينت فرض عقوبات اقتصادية على ايران بإحالة ملفها الى مجلس الأمن في حين رفضت الخيار العسكري الذي لوحت به الولايات المتحدة الامريكية.[12]

بينما تبنت كل من روسيا والصين مواقف متماثلة في القضية الايرانية حيث أكدت كلا الدولتين على أهمية إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية الموجهة للاستخدام السلمي ما لم يتعارض ذلك مع اتفاقية الحد من الانتشار النووي. وفيما يخص الموقف الروسي فيحكمه محددان أساسيان يتمثل الاول في علاقات التعاون الاقتصادي الوثيقة مع ايران، أما الثاني فيتمثل في أن روسيا تضل حريصة في النهاية على ان لا تستطيع ايران امتلاك السلاح النووي حتى لا يتسبب ذلك في الاخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي.[13] أما الموقف الصيني فينطلق من خط المصلحة الوطنية حيث تعد ايران مجالا حيويا للصين خاصة من الناحية الاقتصادية كما تعتبر ثاني اكبر مصدر للنفط لها. حيث تعد إيران أكبر مصدر للنفط للصين، ففي 2004 اعتبرت الصين أكبر سوق رئيسي لتصدير النفط الإيراني، كما قامت الدولتان بتوقيع العديد من الصفقات الخاصة بالطاقة منها توقيع اتفاق تزويد إيران الصين بالغز المسال، وتتولى الصين تطوير الحقول النفطية في إيران، حيث يمتد هذا الاتفاق لمدة 25 عاما.[14]

4. تسوية الأزمة الايرانية وتوقيع الاتفاق النووي

بعد تولي "حسن روحاني" الرئاسة في إيران مقابل وجود "باراك أوباما" رئيسا للولايات المتحدة – في تلك الفترة –والذي تبنى "سياسة الانفتاح" تجاه إيران أدى إلى بدء المفاوضات بشأن البرنامج النووي بالاشتراك مع باقي الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن وألمانيا، حيث انطلقت في نيويورك في سبتمبر 2013 والتي عرفت بمفاوضات 5+1[15] .

وتمحورت استراتيجية الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حول منع إيران من الهيمنة على منطقة الخليج مع قبول بدور إقليمي لها في المنطقة العربية خاصة العراق وسوريا وصولا إلى لبنان واليمن، وذلك في ضوء إدراك وزنها السياسي بدون أن يؤثر على أمن اسرائيل.

حيث رأت هذه الدول أن التسوية المثالية للبرنامج النووي الايراني تتمثل في عدة أمور تتفاعل فيما بينها، وهي[16] :

- الوقف النهائي والشامل للأنشطة الايرانية الخاصة بتخصيب اليورانيوم، وتفكيك منشآتها النووية، في مقابل حصولها على الوقود النووي المخصب من الخارج أي من روسيا أو دول أخرى وذلك بتشغيل مفاعلاتها النووية.

-ضرورة طرح موضوع برنامج الصواريخ للبحث في المفاوضات والتي يصل مداها إلى إسرائيل، وذلك تخوفا من إمكانية بلوغ نوع من التكامل بين السلاحين الباليستي والنووي.

- التأكيد على استمرار العقوبات الدولية المفروضة على إيران، واحتمال اللجوء إلى الخيار العسكري، في حال فشل العقوبات والمفوضات الدبلوماسية .

- التأكيد على حق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية في مقابل تقديمها ضمانات بعدم الاتجاه إلى انتاج القنبلة النووية .

وفي مقابل هذه الأهداف أبدت إيران عدة خطوط حمراء رأت أنه لا يمكن تجاوزها في أي مفاوضات، وهي[17]:

- عدم الوقف التام لتخصيب اليورانيوم.

- عدم إعلان أي من المواقع النووية الايرانية.

- عدم البحث في برنامج الصواريخ الباليستية لأن ذلك يدخل ضمن قضايا الدفاع التي تشكل خطا غير قابل للتفاوض

وقد تأثر مسار التسوية بين ايران والدول الكبرى بعدة متغيرات ايجابية وأخرى سلبية تقف عائقا أمامها، تمثلت المتغيرات الايجابية نحو التسوية بالنسبة لإيران في تفادي ضربة عسكرية أمريكية وذلك من خلال تأكيدها المستمر على سلمية برنامجها النووي وقبولها دخول المفاوضات. وكذلك رغبة إيران في رفع العقوبات الدولية عليها، والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الايراني. وسياسة الانفتاح التي جاء بها حسن روحاني "حسن روحاني" حيث حاولت تقديم نفسها للقيام بدور فاعل في الملفات الاقليمية في المنطقة باعتبارها الدولة الوحيدة المستقرة فيها. [18] بينما تمثلت المتغيرات الايجابية بالنسبة للقوى الكبرى في عدم جدوى الضربة العسكرية حيث أدرك الرئيس الأمريكي آنذاك "باراك أوباما" في ولايته الثانية أن أي ضربة عسكرية لإيران سوف تقتصر على الحاق ضرر جزئي فقط لمنشآتها، كما أنها لن تكون سوى عملية تأخير لعملية حصول إيران على القدرة النووية. [19] واعتماد أوباما مقاربة جديدة تجاه ايران تقوم على الانفتاح والعمل الدبلوماسي بدل العزل والعقوبات. [20] وكذلك مصالح الدول الكبرى في إيران ورغبة شركاتها في الاستثمار داخل إيران والتي تمثل إحدى الأسواق الضخمة في الشرق الأوسط[21].

بينما تمثلت المتغيرات السلبية المؤثرة في عملية التفاوض حول الملف النووي الإيراني في غياب الثقة، حيث لا تثق الدول الكبرى في حقيقة البرنامج النووي الايراني، وذلك لطبيعة النظام السياسي الايراني الذي يوصف بالسرية والغموض، إضافة إلى الاستمرار في إقامة المزيد من المحطات النووية. كما أنه لا توجد الضمانات لتنفيذ الاتفاقات، حيث عملت إيران في الماضي على تعليق العديد من الاتفاقيات المبرمة كمعاهدة انتشار الأسلحة النووية. وكذلك تضارب المصالح بين الطرفين، فإيران تطمح لأن تكون قوة إقليمية في المنطقة وترتكز في ذلك على ما أنجزته في برنامجها النووي، في حين تنتهج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة منع صعود قوى إقليمية في المنطقة[22].

بدأت المفاوضات بين القوى الكبرى وإيران وقد تغيرت القيادات السياسية في إيران كما أنها أخذت السير بقاعدة تجزئة موضوعات التفاوض، حيث في نيويورك سبتمبر 2013 وعرفت بمفاوضات 5+1 والتي فتحت آفاقا جديدة للعلاقات بين إيران والدول الكبرى، ثم انتقلت إلى جنيف لتصبح أكثر صعوبة وتعقيدا بسبب طبيعة القضايا المطروحة من الجانبين، حيث طالبت القوى الكبرى إيران بعدة أمور أساسية: أولها تخفيض تخصيب اليورانيوم في مفاعل فوردو. والثاني الحد من امتلاك أجهزة الطرد المركزي والتي بلغ عددها أكثر من

18 ألف جهاز. والثالث إغلاق مفاعل آراك للماء الثقيل، وذلك مقابل تخفيف العقوبات المفروضة عليها. وأخيرا السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية زيارة موقع بارشين على أساس أنه موقع تمارس فيه نشاطات نووية[23].

بينما ظلت إيران تتمسك بحقوقها النووية بما في ذلك تخصيب اليورانيوم عند المستوى الذي تراه مناسبا، وترفض إغلاق أيّ من منشآتها النووية، وتقبل فقط تجميد العمل بمفاعل آراك لمدة ستة أشهر دون التوقف عن مواصلة بنائه، وترفض قيام مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة موقع بارشين باعتباره موقعا عسكريا وليس نوويا، والمطالبة بالإلغاء التام للعقوبات المفروضة عليها، لكن المجموعة الدولية أصرت على ضرورة تخفيض مستوى التخصيب مقابل إمكانية حصول إيران على تخفيف محدود لبعض العقوبات، ويمكن العودة عنه عند اللزوم، وأعطت الأولوية في بادئ الأمر لقطاعات البتروكيماويات والمعادن الثمينة، مع تحريك أصول إيرانية، ليس في الولايات المتحدة وإنما في مصارف دول أخرى، في حدود مليارات الدولارات[24].

بعد مفاوضات طويلة في مدينة جنيف السويسرية تم في نوفمبر 2013 التوصل إلى اتفاق مرحلي لمدة ستة أشهر، على أن تستمر المفاوضات بهدف الوصول إلى اتفاق نهائي وشامل، وقد تضمن هذا الاتفاق[25]:

-وقف تقدم البرنامج النووي الايراني وذلك من خلال قبول إيران بعدة إجراءات متداخلة ومترابطة، في مقدمتها، وقف تخصيب اليورانيوم فوق مستوى 5%، والتخلص من المخزون المخصب بنسبة 20%، كما تتعهد بإيقاف العمل في بعض الأجهزة، وعدم نصب أي أجهزة طرد جديدة .

-تحقيق الشفافية والرصد، وذلك بتوفير المعلومات للوكالة حول المفاعلات النووية وإتاحة الوصول للمفتشين التابعين للوكالة، والمصادقة على البروتوكول الاضافي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

- الرفع الجزئي للعقوبات الدولية ومنها السماح لإيران باسترداد بعض أموالها المحتجزة، وتخفيف القيود المفروضة على تصدير النفط الايراني.

ومثل هذا الاتفاق مرحلة جديدة في طريق بناء الثقة بين ايران والمجتمع الدولي، وقد تضمنت هذه المرحلة تطبيق اتفاق جنيف، واستكمال المفاوضات للوصول غلى اتفاق نهائي .

استؤنفت المفاوضات الايرانية مع دول 5+1 في 2014/03/18، حيث ضمت هذه المفاوضات عدة جولات رئيسية، وانحصرت الخلافات في هذه المرحلة في التقليل من عدة أجهزة الطرد المركزي وعدد المنشآت النووية. ورفع العقوبات على إيران دفعة واحدة. لتعلن بعدها مسؤولة لمفوضة العليا للسياسة الأوروبية الخارجية والأمنية "فيديريكاموغريني" أن المتفاوضين بشأن البرنامج النووي الإيراني توصلوا إلى اتفاق خلال الاجتماع الذي عقد في العاصمة النمساوية فيينا يوم 14 جويلية 2015.وأكدت أن الاتفاق وملاحقه سيقدم لمجلس الأمن الدولي للتصديق عليه، موضحة أنه سينفذ بالتنسيق والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد نشر بيان للاتحاد الأوروبي تفاصيل الاتفاق، ومن أهم التفاصيل التي ذكرت فيه[26]:

تخصيب اليورانيوم

-تتعهد إيران باستخدام أجهزة الطرد المركزي من طراز(IR-1) القديمة، لتخصيب اليورانيوم لمدة عشر سنوات، وخلال هذه الفترة ستحدد عدد أجهزة الطرد المركزي في مفاعل نطنز بـ5060 جهازا، أما أجهزة الطرد الزائدة فسيتم وضعها في مستودعات تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

-لن تتمكن طهران من تخصيب اليورانيوم بنسبة أكثر من 3.67% خلال 15 عاما، ولن يكون بإمكانها تخصيب اليورانيوم في مفاعل فوردو (تحت الأرض والمحصن ضد الهجمات)، الذي سيتم تحويله إلى مفاعل للبحث العلمي، على أن تتم التجارب داخله بالتنسيق مع المجتمع الدولي.

-مخزونات إيران من اليورانيوم المخصب سيتم تحديدها في الـ15 عاما المقبلة، بثلاثمئة كيلوغرام، وبنسبة تخصيب لا تزيد عن 3.67%، على أن تبيع إيران الكمية الزائدة لزبائن دوليين، ولن تكون نسبة اليورانيوم المستخدمة وقودا نوويا في المفاعلات، ضمن النسبة المحددة.

-ستشرف روسيا على تأمين الوقود النووي، وستستخدم إيران اليورانيوم المخصب بنسبة 20% في المفاعلات المخصصة للأبحاث العلمية، على أن تحولها لوقود نووي.

رفع العقوبات

-مقابل التزامات إيران تتعهد الأطراف الأخرى، برفع كافة العقوبات عن إيران بما فيها العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة وبشكل مواز مع تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتتعهد الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي بعدم فرض أي حظر جديد على إيران.

-تتعهد كافة الأطراف باحترام نصوص الاتفاق وعدم الإقدام على أي خطوة تسيء للاتفاق وأهدافه.

في حال الاختلاف أثناء تطبيق الاتفاق

تنظر اللجنة المشتركة المكونة من جميع الأطراف في أي خلاف يطرأ في مرحلة تطبيق الاتفاق لمدة 15 يوما، وإن عجزت اللجنة عن حلها تحال المشكلة إلى وزراء الخارجية، وفي حال لم تحل خلال 15 يوما، تحال المشكلة إلى لجنة استشارية مؤلفة من ثلاثة أشخاص بينهم عضو مستقل.

وفي حال استمر الخلاف، تحال المسألة إلى مجلس الأمن، الذي سيصوت بدوره على رفع أو استمرار الحظر المفروض على إيران.

وفي حال فشل مجلس الأمن في استصدار أي قرار، يعاد فرض عقوبات الأمم المتحدة على طهران، من جديد.

ولكن وصول دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى قراره بانسحاب الولايات المتحدة من هذا الاتفاق والذي يعني إعادة فرض العديد من العقوبات الأمريكية على إيران على مختلف المجالات الحيوية الإيرانية مما يهدد أمنها الاقتصادي بالدرجة الأولى.

5.مستقبل الملف النووي الإيراني بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق:

بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق وتلويحها بفرض العقوبات ثم بدئها في تنفيذها في مقابل عدم استسلام ايران لهذا الوضع وتهديدها بالعودة لتخصيب اليورانيوم، تصاعدت حدة التوترات في المنطقة بين الولايات المتحدة وحلفائها من ناحية، وبين ايران ووكلائها الإقليميين من ناحية أخرى، وذلك لعدة عوامل، أولها الرفض الايراني للاستجابة للشروط التفاوضية الأمريكية ال 12 للجلوس إلى طاولة المفاوضات، والتي تهدف إلى منع ايران من إعادة تخصيب اليورانيوم بعد عام 2025، ووقف برنامج الصواريخ الباليستية، والحد من النفوذ الإيراني الإقليمي بوقف كل أشكال الدعم العسكري والتسليحي والتدريبي والمالي للوكلاء في سوريا والعراق واليمن ولبنان. أما العامل الثاني فيتمثل في الآثار الاقتصادية للعقوبات الاقتصادية الأمريكية ضمن استراتيجية الضغوط القصوى على ايران 2018، مما ترتب عليه انخفاض صادرات النفط الإيراني. والعامل الثالث هو تصنيف الإدارة الأمريكية الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية في 8 أفريل 2019، وفرضها عقوبات على المرشد علي خامنئي، في خطوة رمزية أصابت إيران بحالة من الارتباك في إدارتها للأزمة مع الولايات المتحدة.[27]

وفي مقابل استراتيجية الضغوط القصوى الأمريكية تبنت ايران تصعيدا مضادا ضد المصالح الأمريكية في المنطقة وضد مصالح حلفائها التقليديين والأوروبيين، وضد أمن الملاحة الدولية في مضيق هرمز الذي يمر من خلاله ما يقارب 20 % من صادرات النفط العالمية، وذلك من خلال الإجراءات التالية: [28]

استهداف ناقلات النفط، حيث استهدفت إيران 4 ناقات نفط بينهما ناقلتان سعوديتان، فضلا عن اسقاط طائرة استطلاع أريكية حسب المصادر الإيرانية. إلا أن أهم تحول في المواجهة هو احتجاز إيران ناقلة النفط البريطانية بكامل طاقمها الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية إلى الدعوة لتشكيل تحالفات عسكرية دولية لمواجهة ايران وحماية أمن الملاحة الدولية وضان تدفق امدادات النفط عبر مضيق هرمز.

تخفيض التزاماتها النووية، حيث أعلنت إيران رفع مستوى تخصيب اليورانيوم عن الحد المنصوص عليه في الاتفاق النووي وبهذا تكون إيران قد انتهكت التزاماتها النووية أمام مجلس الأمن الدولي.

لقد هدفت ايران من خلال هذا التصعيد إلى أنها تملك إجراءات تصعيدية وأوراق ضاغطة، وأنه لا يمكن الحد من سيادة ونفوذ ايران الإقليميين، كما أنه يمكنها احداث اضطرابات وتأثيرات على حركة الملاحة العالمية.

هذا التصعيد الإيراني أدى إلى انطلاق عدة وساطات دولية وإقليمية لمحاولة اقناع ايران بالتراجع عن التعرض للملاحة البحرية في مضيق هرمز، لكنها لم تصل إلى نتيجة تذكر لعد امتلاك الوسطاء لأوراق ضغط كافية تجبر الطرفين على التنازل، وكذلك تجاوز الأزمة لمرحلة الحل، وأما هذا الفشل تستمر الأزمة وفق سيناريوهين اثنين هما:

5. 1. سيناريو التصعيد والوصول للمواجهة العسكرية:

يرى هذا السيناريو أن احتمالات الحرب لا يمكن استبعادها نهائيا بين الطرفين في ظل تعنتهما المفرط وفشل الوساطات بينهما، مع وجود استعدادات عسكرية أمريكية في منطقة الخليج.

هذه الاستعدادات التي تأتي في ظل وجود قيادات متصلبة في الطرفين، حيث تراجع تأثير النخب المعتدلة في إيران بعد فشل الاتفاق النووي وتصاعد تأثير التيار المتشدد المتمثل في المرشد الأعلى وقيادات الحرس الثوري المعادية لأمريكا، في مقابل وجود قيادات يمينية في الإدارة الأمريكية بالإضافة إلى حزم العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والتي تدل على عزمها على الاضرار بإيران.[29]

ما يقلل من شأن هذا السيناريو هو أن الطرفين ليست لديهما الرغبة في الوصول إلى الحرب، وذلك لأن المواجهة العسكرية تؤدي إلى عواقب سيئة على الاستقرار والأمن في المنطقة لتتعدى إلى العالم، كما أن سوق النفط سوف يتأثر بدرجة قوية، كما أن وجود القوات العسكرية الأمريكية يعد مزيدا من الضغط على الطرف الإيراني الذي يراهن على الوقت.

5. 2. سيناريو العودة للحوار والمفاوضات:

يرجح هذا السيناريو استنفاد قدرة إيران على الانتظار، في ظل استمرار العقوبات الاقتصادية وغياب الدعم الدولي من الأطراف الأخرى الموقعة للاتفاق.

في المقابل فإن العقوبات الأمريكية تهدف إلى الضغط على إيران لتحقيق مكاسب سياسية لصالح الرئيس الأمريكي ترامب وحزبه الجمهوري في الانتخابات الرئاسية المقبلة، كذلك التوصل إلى اتفاق جديد يرضي اللوبي الصهيوني في أمريكا والذي يؤثر في مسار الانتخابات الأمريكية، وإنعاش صادرات السلاح الامريكية من خلال اثارة المخاوف لدى دول المنطقة من الخطر الإيراني.[30]

6. خاتمة:

ختاما يمكن القول أن دول 5+1 قد نجحت في التوصل إلى حل مع إيران والتوصل إلى الاتفاق معها مقابل عدة مزايا لإيران حيث الاتفاق النووي مع إيران قد:

- وضع حدا لسيناريو الحرب مع إيران والذي كان سيكلف الولايات المتحدة موارد اقتصادية وعسكرية كبيرة .

- فتح آفاقا جديدة في العلاقات مع طهران، مما أتاح لإيران دورا ريياديا في المنطقة، وهذا سيخلص واشنطن من الاعتماد الأحادي على حلفائها في المنطقة ولا سيما النفطيين منهم، كما يعطي الولايات المتحدة اليد العليا في اللعب على ميزان القوى بين مختلف الأطراف وتحقيق التوازن بين اللاعبين الإقليمين.

-فتح الاتفاق آفاقا جديدة للصين وذلك برفع حجم التعاون الاقتصادي بينها وبين ايران، كما أنه يسمح لها بتعزيز نفوذها الجيوبوليتيكي في الشرق الأوسط، إذا ما اعتبرنا أن الاتفاق يعد انعكاسا لسياسة الانسحاب الأمريكي في المنطقة.

- سمح الاتفاق كذلك لروسيا بعودة تصدير الاسلحة لإيران.

لكن مجيء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والذي حمل الرئيس الأمريكي السابق أوباما المسؤولية عن منح إيران أهمية ودوراً أكبر في المنطقة ما سمح بتمددها في عدد من الدول العربية ، أعلن انسحاب دولته من الاتفاق النووي الايراني تتعدد السيناريوهات حول مستقبل هذا الاتفاق لكن يبقى هناك السيناريو الارجح وهو سيناريو خوض مرحلة جديدة من المفاوضات فتصريح ترامب بضرورة وقف تخصيب إيران نشاطها النووي بالكامل لما بعد عام 2030 دليل ملموس بشأن الهدف الأمريكي من قرار الانسحاب من الاتفاق، كما أن رفض الدول الأوروبية القرار الأمريكي قد يلعب دورًا في دفع الولايات المتحدة لخوض مفاوضات جديدة بشأن الاتفاق بعد تحقيق النقاط التي دفعتها إلى الانسحاب، والتي أهمها منع ايران من الاستمرار في تطوير برنامجها النووي داخل وخارج البلاد بعد فترة من الزمن.

إن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق أدى على فشله رغم اقتناع واستفادة الدول الأوروبية والتي راهنت عليها إيران في الضغط على الولايات المتحدة من خلال حجز الناقلة البريطانية وهذا ما لم يحصل بحيث تبدو الولايات المتحدة تبدو عازمة على اخضاع ايران لإعادة الحوار والاتفاق على شروط جديدة من شأنها تقويض نفوذ ايران في المنطقة وهذا ما ترفضه ايران والتي تراهن على الوقت ونهاية فترة رئاسة ترامب.

أما ما يمكن قوله في تعامل إيران في قضية الملف النووي أنها استطاعت أن تحصل امتيازات كبيرة من الاتفاق مع الدول الكبرى، حيث تفاوضت من منطق قوة في حين راهنت دول المنطقة العربية على الضغط على إيران من خلال الولايات المتحدة وهذا ما يجعلها رهينة القرارات الأمريكية.

7. قائمة المراجع:

- الكتب:
  - بارزيتريتا، **إيران والمجتمع الدولي**، (تر: زينة إدريس). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.
  - تيرتريرونو ، **السلاح النووي بين الردع والخطر**،(تر: عبد الهادي الادرسي). أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011.

- عباسعامر ، **البرنامج النووي الايراني في ضوء القانون الدولي**. بيروت: منشورات زين الحقوقية،2012 .

-Emirates center for strategicstudies and research, Iran' Nuclear Program, Realities and Repercussions. Abou Dhabi: The Emirates center for strategicstudies and research ,2006.

- المقالات:

- أبو القاسم محمود حمدي أبو القاسم، التصعيد المتبادل بشأن الملف النووي: التوازنات الحاكة لمسار الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019.

- الزويريمحجوب ، مفاوضات الملف النووي الايراني من جنيف إلى فينا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

- الغنيميعبد الرؤوف مصطفى، لوساطات الدولية لتسوية الأزمة الأمريكية – الإيرانية ومستقبل نفوذ طهران الإقليمي، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019.

- بركاننجاة ، الملف النووي الايراني بين دبلوماسية التفاوض الأوربية وسياسة المواجهة الأمريكية"، مجلة المفكر، العدد 12، 2013.

-عطا محمد زهرة محمد، البرنامج النووي الإيراني. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015 .

- الأطروحات والرسائل:

- العلكة وسيم، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، أطروحة دكتوراه في كلية الحقوق ،**جامعة دمشق**، 2011 .

-زلاقي حبيبة ، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، **جامعة باتنة**،2010 .

- لوصيف عبد الوهاب ، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الايراني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، **جامعة باتنة**، 2013.

- Josephine Butler, UNITED STATES FOREIGN POLICY TOWARDS IRAN IN THE 21ST, A thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Durham University, 2012, p283

- مواقع الانترنيت:

- محمود أحمد إبراهيم، الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، في موقع:

http://www.ahram.org.eg./acpss/ahram/hTM

-عبد القادرأشرف عبد العزيز ، إدارة بوش و حصاد التجربة المتقلبة مع إيران. في موقع:

http://www.middele-east-online.com/hraq/?id=72465

- ايران تحدد خطوطها الحمر قبل مفاوضات فيينا حول النووي، صحيفة إيلاف الالكترونية، نقلا عن موقع :

http://elaph.com/Web/news/2014/2/875987.html

- الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.، مجلة الخليج، نقلا عن موقع :

http://www.gulfmagazine.com/section/5811/

- فرنسا تقود الانفتاح الاقتصادي على إيران، صحيفة الرأي، نقلا عن موقع :

http://www.alraimedia.com/ar/article/economics/2014/02/06/482877/nr/nc

- أهم بنود الاتفاق بين إيران ومجموعة 5+1، نقلا عن موقع :

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/7/14

8. هوامش:

[1]- عامر عباس، **البرنامج النووي الايراني في ضوء القانون الدولي**. بيروت: منشورات زين الحقوقية،2012، ص44.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 50.

[3]- برونو تيرتري، **السلاح النووي بين الردع والخطر**،(تر: عبد الهادي الادرسي). أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011، ص 153.

[4] -عامر عباس، **مرجع سابق**، ص 61.

[5] -**المرجع نفسه**، ص69.

[6]-وسيم العلكة، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، أطروحة دكتوراه في كلية الحقوق بجامعة دمشق، 2011، ص 105.

[7] -George Perkovich, Iran's Nuclear Program after the 2005 Elections, in Iran's Nuclear Program, Realities and Repercussions.Abou Dhabi: The Emirates center for strategic studies and research ,2006,p38.

[8]- أشرف عبد العزيز ، عبد القادر، إدارة بوش و حصاد التجربة المتقلبة مع إيران. في موقع:
http://www.middele-east-online.com/hraq/?id=72465.

[9]- Josephine Butler, UNITED STATES FOREIGN POLICY TOWARDS IRAN IN THE 21ST, A thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Durham University,2012,p283.

[10]- محمد زهرة محمد عطا، البرنامج النووي الايراني. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015، ص 38.

[11]- نجاة بركان، الملف النووي الايراني بين دبلوماسية التفاوض الأوربية وسياسة المواجهة الأمريكية، مجلة المفكر، العدد 12، 2013، ص 291.

[12]- حبيبة زلاقي، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة،2010، ص152.

[13]- أحمد إبراهيم، محمود، الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، في موقع:
http://www.ahram.org.eg./acpss/ahram/hTM

[14]- عبد الوهاب لوصيف، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الايراني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013، ص 90.

[15]- تريتا بارزي، **إيران والمجتمع الدولي**، تر: زينة إدريس. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص16.

[16]- محمد زهرة، **مرجع سابق**، ص 43.

[17]- ايران تحدد خطوطها الحمر قبل مفاوضات فيينا حول النووي، صحيفة إيلاف الالكترونية، نقلا عن موقع :
http://elaph.com/Web/news/2014/2/875987.html

[18]- محمد زهرة، **مرجع سابق**، ص 44.

[19] -Sverre lodgaard, Bombing Iran: Is it Avoidable!, in Iran's Nuclear Program,Op.Cit, p 119.

[20]- الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة الخليج، نقلا عن موقع:
/http://www.gulfmagazine.com/section/5811

[21]- فرنسا تقود الانفتاح الاقتصادي على إيران، صحيفة الرأي، نقلا عن موقع :
http://www.alraimedia.com/ar/article/economics/2014/02/06/482877/nr/nc

[22]- محمد زهرة، **مرجع سابق**، ص 50.

[23]- محجوب الزويري ، مفاوضات الملف النووي الايراني من جنيف إلى فينا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص12.

[24]- **المرجع نفسه**، ص14.

[25]- محمد زهرة، **مرجع سابق**، ص62.

[26]- أهم بنود الاتفاق بين إيران ومجموعة 5+1، نقلا عن موقع:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/7/14

[27]- عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، الوساطات الدولية لتسوية الأزمة الأمريكية- الإيرانية ومستقبل نفوذ طهران الإقليمي، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019، ص ص 6، 7.

[28]- **المرجع نفسه**، ص 08.

[29]- محمود حمدي أبو القاسم، التصعيد المتبادل بشأن الملف النووي: التوازنات الحاكمة لمسار الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019، ص 29.

[30]- عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، **مرجع سابق**، ص 24.